دور الصحافة الإلكترونية الأردنية في تشكيل اتجاهات الجمهور الأردني نحو قضايا الفساد

محمد زيد عبيدات(*)

إشراف/ أ.د. شريف درويش (**)

مقدمــة

يعد الفساد أحد الموضوعات التي لاقت اهتمامًا من قبل المفكرين الباحثين والأكاديميين في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة، وكذلك من قبل السياسيين وصناع القرار في الدولة، وذلك نتيجة تزايد إدراك الجميع على صعيد الدولة والمجتمع لتفاقم مشكلة الفساد وما تفرزه من انعكاسات سلبية وأضرار بالغة في مختلف ميادين الحياة الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت الذي تسعى به كافة دول ومجتمعات العالم إلى مواكبة التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة العالمية والتي تعد العولمة والانفتاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي ابرز عناوينها، ومن هنا تبرز أهمية الجهود المبذولة في مكافحة الفساد، باعتبار ذلك من أولويات مختلف النظم السياسية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار والتقدم والتطور.

ومع التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث شهد العالم خلال الثلاثين سنة الماضية، ثورة هائلة في مجال الاتصالات والمعلومات، حيث أصبح العالم سوقا واسعة ومفتوحة أمام الجميع للحصول على المعلومات والأفكار والسلع والخدمات، وتلاشت قدرة الدولة بما تملكه من وسائل للرقابة في حماية أو منع الأفراد والمجتمعات من استقبال وتبادل الرسائل الإعلامية والثقافية.

وللصحافة الالكترونية قوة اجتماعية هامة في المجتمع الأردني وقوة رئيسية في تشكيل الرأي العام الأردني اتجاه قضايا الفساد حيث لها تأثير مباشر على الأفراد من خلال قدرة الوصول إلى قطاع كبير من أفراد ألمجتمع وتوجيه جماعي وتشكيل اتجاهات سلبية أو ايجابية نحو قضية معينة.

ولأهمية قضايا الفساد ومتابعتها الجماهيرية الكبيرة في المجتمع الأردني وما تعكسه هذه القضايا من تأثيرات ايجابية أو سلبية على مستوى تقدم المجتمع وتأخره فأن الصحافة الالكترونية بما تقوم به من وظائف يلزمها القيام بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع لمعرفة كل صغيرة وكبيرة في القضايا ومتابعة تحقيقاتها وتفصيلاتها

(*) باحث دكتوراه

(**) الأستاذ بقسم الصحافة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة

لتؤثر في اتجاهات الجمهور نحوها بشكل بناء يساعدنا على كشف الفساد والمفسدين، وتشكيل اتجاهات تساعد على حماية المجتمع والدولة من خطر الفساد في المستقبل.

ونظرا لتزايد ظاهرة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية على جميع الأصعدة يمكن القول أن إجراء دراسة استطلاعية حول التوجهات السياسية ومستوى المعرفة للجمهور الأردني في اعتماده على الصحف الالكترونية في قضايا الفساد، يعبر عن حاجة أساسية وضرورية لمحاربة الفساد والمفسدين في البلاد.

وبناء على ما تقدم، جاءت فكرة هذه الدراسة التي تحاول رصد اتجاهات المجتمع الأردني لمعرفة دور الصحافة الالكترونية في رفع مستوى المعرفة بقضايا الفساد لدى الجمهور الأردني واتجاهاته نحوها.

مشكلة الدراسة:

تعد علاقة الإعلام بالفساد علاقة مزدوجة فهي علاقة كشف وعلاقة وجود، ولا سيما أن وسائل الإعلام أصبحت تمثل أقوى المؤسسات داخل المجتمع، وخصوصًا في التحولات السريعة التي يشهدها المجتمع الإنساني المعاصر، حتى أن إخفاء دور وسائل الإعلام في الدفاع عن مصالح المجتمع أصبح نوعا من النفاق، ولذلك فمن الضروري أن تبرز وظيفة تلك الوسائل في الدفاع عن مصالح المجتمع وتبني همومه وقضاياه.

لهذا فإن مشكلة الدراسة تتحدد في رصد دور الصحافة الالكترونية في تشكيل اتجاهات الجمهور الأردني نحو قضايا الفساد.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في تناول علاقة الصحافة الالكترونية الأردنية بقضايا الفساد من وجهة نظر الجمهور الأردني وذلك بأسلوب علمي منظم يحاول رصد وتحليل أبعاد هذه العلاقة بكافة محاورها ومستوياتها، وخصوصا أن دور وسائل الإعلام في تثقيف الجمهور بقضايا الفساد لم يلق الاهتمام الكافي من الدارسين والباحثين، حيث تندر الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع.

كما تكتسب هذه الدراسة الأهمية والخصوصية من حيث المعلومات التي يمكن أن تقدمها للإعلاميين والسياسيين والمفكرين من حيث كيفية التعامل سواء مع الصحافة الالكترونية أو مع قضايا الفساد واستثمار الصحافة الالكترونية كوسيلة لمكافحة الفساد وخدمة المجتمع وتحقيق المصالح الوطنية للبلاد.

أهـداف الدراسـة:

تأتي هذه الدراسة للكشف عن اتجاهات الصحف الالكترونية في تعاملها مع قضايا الفساد والكشف عنها، والعلاقة بين الاعتماد على الصحافة الالكترونية الأردنية ومستوى المعرفة بقضايا الفساد لدى الجمهور الأردني واتجاهاته نحوها، ولمعرفة مدى وجود فروق في هذه العلاقة تعزى لمجموعة من المتغيرات المستقلة، وكذلك الكشف عن عادات وأنماط التعرض للصحافة الالكترونية، والاستخدامات والاشباعات المتحققة نتيجة استخدام الصحافة الالكترونية، وأبرز أسباب انتشار الفساد في الأردن وتقييم الجهود المبذولة لمكافحته،

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي وهو " **ما دور الصحافة الالكترونية الأردنية في تشكيل معارف الجمهور الأردني واتجاهاته نحو قضايا الفساد".**

ويتفرع عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما أبرز قضايا الفساد من وجهة نظر الجمهور الأردني التي عالجتها الصحف الالكترونية في الأردن؟
2. ما طبيعة ونوعية قضايا الفساد التي تغطيها الصحف الالكترونية الأردنية؟
3. ما مدى الاهتمام بنوع معين من قضايا الفساد لدى الجمهور الأردني؟.

فـروض الـدراسـة:

وبناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول:: توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين مدى اعتماد الجمهور الأردني على الصحف الإلكترونية وتشكيل اتجاهاته نحو أضرار الفساد.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين التأثيرات المعرفية الناتجة عن اعتماد الجمهور الأردني على الصحف الإلكترونية وبين معرفة الجمهور الأردني بقضايا الفساد.

الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية، في مستوى معرفة واتجاهات الجمهور الأردني بقضايا الفساد لقاء اعتمادهم على الصحافة الإلكترونية الأردنية تعزى للسمات الشخصية والديموغرافية.

محـددات الدراسـة:

تتمثل محددات الدراسة على النحو التالي:

1. **الحـدود الموضـوعية**: تقتصـر الدراسـة علـى تنـاول دور الصـحافة الالكترونيـة الأردنية في تشكيل اتجاهات الجمهور الأردني نحو قضايا الفساد.
2. **الحـدود المكانيـة**: تتنـاول هـذه الدراسـة الجمهـور الأردنـي فـي المملكـة الأردنية الهاشمية.
3. **الحدود الزمانية**: أجريت هذه الدراسة خلال العام 2016م.

الدراسات السابقـة:

1) دراسة نور أنور الدلو (2015م)[1]:

هـدفت الدراسـة إلـى التعـرف علـى دور التحقيـق الصـحفي فـي معالجـة قضـايا الفساد، بالصـحافة الفلسـطينية، من خـلال رصـد أهم قضـايا الفسـاد التـي تعرضـت لهـا صـحف الدراسـة، والقيم المتضـمنة فـي هـذه التحقيقـات، والجهـات المسـتفيدة والحلـول التي قدمها وابرز المصادر التي اعتمدت عليها الصـحف وحجم المساحة التـي تفردهـا كل صحيفة من صحف الدراسة لنشر التحقيقات الصـحفية التـي تعنـى بقضـايا الفسـاد، واختار الباحث عينـة الدراسـة كـلا من " صـحيفة الحيـاة الجديـدة" وصـحيفة فلسـطين" (وصحيفة الرسالة): (ومجلة السعادة).

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- تبـاين اهتمـام صـحف الدراسـة بتغطيـة قضـايا الفسـاد بواسـطة التحقيـق الصـحفي، فجاءت صـحيفة الرسـالة فـي المقدمـة نحـو (100) تحقيـق، وفـي المرتبة الثانية مجلـة السـعادة (70) تحقيقـا، وصـحيفة الحيـاة (36) تحقيقـا، وأخيرا صحيفة فلسطين (31) تحقيق.
- بينت الدراسة أن أول قضـايا الفسـاد التـي أولتهـا صـحف الدراسـة الاهتمـام هـي قضـايا الفسـاد الإداري، ومـن ثـم قضـايا الفسـاد الاجتمـاعي، ويليهـا قضـايا الفسـاد المـالي، فيمـا حـل بـآخر الاهتمـام بقضـايا الفسـاد هـي قضـايا الفساد السياسي.
- كشـفت نتـائج الدراسـة أن مقدمـة الحلـول التـي توليهـا الصـحيفة مـن حيـث معالجة قضايا الفساد هي الرقابة الذاتية، يليه تدريب كوادر متخصصـة ثم

الشراكة بين المؤسسات.

- كشفت نتائج الدراسة أن اهتمام صحف الدراسة بالجهات المستهدفة في المرتبة الأولى كان المواطنين ومن ثم الوزارات الحكومية ومن ثم رجال الأعمال، كما كشفت الدراسة وجود فقر لدى المحققين في استخدام الأدوات التقنية الحديثة المستخدمة في معالجة قضايا الفساد.

2) دراسة David Ramierez Plascencia (2015)[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد وأثرها على المساءلة في المكسيك، فمنذ عام 2011 تم كشف العديد من حالات الفساد التي تورط فيها مسئولين في المكسيك وذلك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وتويتر ويوتيوب.

وكان من ابرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- كانت وسائل الإعلام التقليدية تتعامل مع قضايا الفساد وفق الاعتبارات والمصالح السياسية والاقتصادية، وقد استمر هذا الوضع لسنوات طويلة في ظل احتكار قوي لوسائل الإعلام من قبل الدولة التي كانت تمارس رقابة صارمة على المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام للجمهور مما شكل تربة خصبة لانتشار الفساد في البلاد.
- تم توثيق الكثير من حالات الفساد في السنوات الأخيرة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر ووصلت الأخبار إلى أعداد كبيرة من المواطنين، وتمت محاسبة المتورطين في ممارسات الفساد.
- ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في الحد من الفساد من خلال تعزيز المساءلة الشفافية وخلق أجواء مناسبة للحكم الرشيد، وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي بديل لوسائل الإعلام التقليدية، تشجع المواطنين على الحوار وتبادل المعلومات ونشر الأخبار حول الفساد وضرورة محاسبة مرتكبيه.

3) دراسة Abdullah M. Aldmour (2014م) [3]

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب وعوامل الفساد وآثاره في الأردن واهم الأساليب والأدوات لمكافحته، وكذلك هدفت الدراسة إلى تقييم الأطر القانونية والمؤسسية لهيئة مكافحة الفساد في الأردن وذلك من خلال إبراز المغالطات والتناقضات في قانونها وأسلوب عملها وذلك ضمن رؤية وطنية تساهم في بناء

إستراتيجية وطنية فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز مفاهيم المساءلة والنزاهة والشفافية في الأردن.

وتاليًا عرض لأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تلعب قوة المؤسسات الحكومية والقانونية دورا بارزا في انخفاض مستويات الفساد مما يعزز فرص النمو الاقتصادي وخلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، بينما يؤدي ضعف المؤسسات القانونية الحكومية إلى انتشار الفساد الذي يعيق التنمية ويؤدي التي ظهور التفاوت الطبقي في المجتمع مما يؤثر سلبًا على الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة.
- إن مسؤولية محاربة الفساد هي مسؤولية مشتركة للجميع ولا سيما مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بحيث تتضافر جهود الجميع في مكافحة الفساد أو الحد منه في المجتمع.
- اعتمدت هيئة مكافحة الفساد إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد ولكن الملاحظ على عمل الهيئة هو عدم التطبيق الفعال لهذه الإستراتيجية على المستوى الوطني وبذلك فان عمل الهيئة هو اقرب إلى الدعاية أكثر منه عمل جدي في مكافحة الفساد وتقديم الفاسدين للعدالة.
- ضرورة إعادة هيكلة هيئة مكافحة الفساد حيث أن تعيين رئيسها وأعضاءها من قبل السلطة التنفيذية يفقد الهيئة الكثير من استقلاليتها، ومن هنا فانه لا بد من إعادة النظر في آلية اختيار رئيس وأعضاء الهيئة لضمان استقلالها بحيث تؤدي الدور المنوط بها بعيدا عن تأثيرات أو تدخلات السلطة التنفيذية.
- رفع الوعي العام بمخاطر الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإشراك الجمهور في عملية صنع القرار لتقديم الدعم والمساندة لهيئة مكافحة الفساد في عملها لكشف الفاسدين وتقديمهم للقضاء الأردني.

4) دراسة علي كيوان (2014م) [4]

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة الارتباطية بين مشكلة الفساد الحكومي وعلاقتها بالاستقرار السياسي في المنطقة العربية خلال الفترة 2007-2012م، ودراسة حالات مصر، تونس، والأردن. واعتمدت الدراسة على مؤشرات الفساد الحكومي كمتغير مستقل، ومؤشرات الاستقرار السياسي كمتغير تابع، واستندت

الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن هناك علاقة عكسية بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

- هناك خصوصية لكل دولة من الدول في تحديد طبيعة العلاقة بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي، والتعميم في تحديد طبيعة العلاقة في هذا المجال غير صحيح علميًا، وإن هناك اختلاف واضح بشكل يجعل من الضروري بحث كل حالة على حدة، فقد تفرز نفس الأنماط من العلاقات نتائج مختلفة تمامًا، الأمر الذي يؤكد اختلاف العلاقة باختلاف المجتمعات من حيث ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- إن حالة الاستقرار السياسي في البلدان العربية لا تقف عند درجة الفساد الحكومي فحسب وإنما هناك مجموعة من العوامل الأخرى (داخليًا، خارجيًا) التي قد تساهم في زيادة أو نقصان هذه الحالة، ومن أبرزها شرعية النظام السياسي ونمط انتقال السلطة ووجود أحزاب ومؤسسات سياسية فعالة بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية وعدالة التوزيع ومسالة الفقر والبطالة والتعليم، وعوامل خارجية مثل التبعية الاقتصادية والنظام الاقتصادي العالمي وغيرها من العوامل التي قد تساهم مع وجود الفساد الحكومي إلى حالة عدم الاستقرار السياسي.
- أظهرت الدراسة أن مصر من أكثر دول العينة التي تعاني من الفساد الحكومي، والذي أثر بشكل واضح على حالة الاستقرار السياسي من خلال وضوح العلاقة العكسية بين مؤشرات حكم القانون) ومؤشرات الاستقرار السياسي (عدد الاعتقالات السياسية، عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام الإعدام، عدد المظاهرات، عدد التغيرات والتعديلات الحكومية، عدد الأحزاب).
- تعتبر العلاقة بين الفساد الحكومي والاستقرار السياسي في تونس علاقة ليست ذات طبيعة واحده، حيث اثر الفساد الحكومي من خلال مؤشرات (الرأي والمساءلة، ضبط الفساد) على الاستقرار السياسي بشكل عكسي، حيث كان تأثير مؤشرات الفساد الحكومي(مؤشر مدركات الفساد، حكم القانون، نوعية الأداة التنظيمية، فعالية الحكومة) على الاستقرار السياسي بشكل طردي.
- لم تثبت صحة فرضية الدراسة في حالة الأردن حيث أظهرت النتائج أن العلاقة الإحصائية بين الفساد الحكومي الاستقرار السياسي هي علاقة موجبة في معظم الأحيان. وبعبارة أخرى توصلت الدراسة إلى انه لا يمكن إثبات فرضية الدراسة

بين المتغيرين بصورة مطلقة وذلك لاختلاف تطبيقها بنفس المستوى على كافة مؤشرات المتغير المستقل (الفساد الحكومي) والمتغير التابع (الاستقرار السياسي) في دول الدراسة.

5) دراسة محمد فؤاد الطاهات (2012م)[5]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التغطية الصحفية لقضايا الفساد بأشكاله المختلفة في الأردن. والتعرف على الأنماط الصحفية المستخدمة في تغطية قضايا الفساد. والتعرف على أنواع الفساد الذي تغطيه الصحف اليومية الأردنية(سياسي، إداري، مالي). والتعرف على مدى تأثير ملكية الصحف (خاصة، حكومية) في مقدار التغطية الصحفية لظاهرة الفساد.؟ وأخيرًا التعرف على طبيعة وأشكال الفساد التي يتم نشرها في الصحف الأردنية.

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- جاء اهتمام صحف الدراسة بقضايا الفساد منخفضًا نسبيًا بصفة عامة، ومن خلال فحص وتحليل (92) عددا لصحيفتي الرأي والعرب اليوم وبواقع (46) عددا لكل صحيفة على مدى عام كامل من تاريخ 2011/1/1م ولغاية 2011/12/31م، حيث لم تتجاوز عدد مرات الطرح للقضايا المتعلقة بوقائع الفساد عن (322) مادة بالصحفيتين وهذا بدوره لا يعكس الواقع الفعلي لحجم هذه القضايا.
- وجود تباين كمي بين صحيفتي الرأي والعرب اليوم، حيث جاءت صحيفة الرأي أكثر اهتماما على المستوى الكمي في التعبير عن وقائع الفساد، فجاء معدل التكرار حول هذه القضايا (169) وبنسبة (47.6%) بينما جاء معدل التكرار حول قضايا الفساد في صحيفة العرب اليوم (153) وبنسبة (43.0%) الأمر الذي يوضح تفوق الرأي في معدل الاهتمام الكمي بقضايا الفساد في فترة الدراسة.
- تناولت الصحف الدراسة قضايا الفساد بشكل عام دون تحديد أنواع معين خلال فترة الدراسة بنسبة (55.2%) تلاها الفساد الإداري بنسبة (25.5%) ثم الفساد السياسي وبنسبة (10.9%)، بينما جاء الفساد الاقتصادي بنسبة (8.4%).
- الاعتماد على الكتاب الصحفيين بالمقام الأول لنشر قضايا الفساد في صحف عينة الدراسة بنسبة (48.8%) ثم المندوبين الصحفيين بنسبة (34.2%) بينما تراجعت مساهمة وكالة الأنباء الأردنية بترا بنسبة (16.4%) ثم فئة أخرى التي لم تتجاوز نسبة(0.6%)، بينما لم يلاحظ وجود أي مادة من وكالات الأنباء العربية والعالمية

على حد سواء وذلك بنسبة صفرية (0.0%).

- انخفاض معدل اهتمام الصحيفتين (الرأي والعرب اليوم)، بقضايا الفساد وذلك من خلال الموقع على الصحيفة الذي يعكس ذلك، من حيث أن القدر الأكبر من هذه القضايا قد ظهر على الصفحات الأولى والأخيرة نسبة (23.9%) و(2.8) على التوالي، مما يوضح ضعف اهتمامها في إبراز القضايا المتعلقة بالفساد.

6) دراسة Martha Garacia Murillo (2010م)[6]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات والتكنولوجيا ولا سيما الانترنت في مكافحة الفساد، وفضح الإجراءات التعسفية التي قد يقوم بها بعض المسئولين، أو من خلال فضح المسئولين الفاسدين بشكل مباشر.

وكان من ابرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- إن شبكة الانترنت وما تحتوي عليه من مزايا مثل سرعة وسهولة الوصول إلى المعلومة هي أكثر فعالية من وسائل الإعلام التقليدية، وبالتالي يمكن أن تكون من الأدوات الرادعة لممارسة الفساد.
- إن شبكة الانترنت مكنت الكثير من الهيئات الحكومية من الحد من حالات الفساد حيث أنها توفر فرصة للمواطنين للوصول إلى السجلات بشان العديد من الوظائف والخدمات الحكومية من خلال السماح للمواطنين التقدم لهذه الخدمات أو الوظائف على شبكة الانترنت.
- إن نجاح الانترنت في مكافحة الفساد مرتبط بعوامل أخرى مثل حرية التعبير وحق الحصول على المعلومة، التعليم وتعزيز التبادل التجاري مع البلدان الأخرى وغيرها من العوامل.
- إن استخدام الانترنت يساعد في تعزيز الشفافية والحكم الصالح جهود التوعية بمكافحة الفساد ومن المتوقع أن تصبح هذه الأداة أكثر فعالية في المستقبل.

مصطلحات الدراسة:

الفساد

الفساد في اللغة: يقال (فَسَدَ) الشيء، (يَفسُدُ) بالضم (فسادًا) فهو (فاسد) و(أفسده ففسد) والمفسدة هي ضد المصلحة.[7]

ومعنى كلمة (***Corruption***) الإنكليزية:السبب في التغيير من الصالح إلى السيئ.[8]

الفساد اصطلاحًا: تختلف تعريفات الفساد باختلاف المعيار الذي تعتمده لتصنيف السلوك الفاسد، وقدم البنك الدولي تعريفا جامعا للفساد،حيث عرفه بأنه "سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة "[9].

أما منظمة الشفافية الدولية فقد عرفت الفساد بأنه: "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة" أو أنه: عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة(Transparency 1998 International).

ولأجل غايات هذه الدراسة عرف الباحث الفساد إجرائيًا بأنه أي نوع من الممارسات الضارة في استخدام السلطة أو النفوذ، التي يأتي بها العاملون في القطاعين العام والخاص، من اجل كسب مادي أو ربح شخصي، أو تحقيق أي منفعة بما يترتب على ذلك خرق القوانين ومعايير السلوك القانوني والأخلاقي والمهني في المجتمع والإضرار بالمصلحة الوطنية.

الصحف الإلكترونية: وهي الصحف التي يتم إصدارها ونشرها على شبكة الإنترنت، وتكون على شكل جرائد مطبوعة على شاشات الحاسبات الإلكترونية، تغطي صفحات الجريدة، تشمل المتن والصور، والرسوم والصوت، والصورة المتحركة[10].

الصحافة الإلكترونية الأردنية: انتشرت الصحافة الإلكترونية في الأردن وازداد تأثيرها وأتساعها ونشأت أول صحيفة إلكترونية أردنية متخصصة إخباريا في عام 2006م (وكالة عمون الإخبارية)، ومن ثم تجاوز عدد الصحف الإلكترونية في الأردن في الوقت الحالي مائة صحيفة. ولا تخضع المواقع الإلكترونية في الأردن لقانون المطبوعات والنشر، وليس هناك تشريع خاص بها، ولا تحتاج إلى تراخيص ولا تسمية رئيس تحرير، وليس لها أي علاقة بنقابة الصحفيين الأردنيين إلا في حدود ضيقة جدًا.

منهج الدراسة وأدواتها:

تعتمد الدراسة منهج المسح الذي يهدف إلى وصف وتفسير أسباب الفساد، ومقاربة العلاقة بين الصحف والمواقع الالكترونية والفساد للتعرف على طبيعة الصلة بينهما.

ويُسْتَخْدَمُ منهج المسح في هذه الدراسة لاستكشاف ورصد حجم اهتمام الصحف الإلكترونية الأردنية بالمواضيع والقضايا المرتبطة بالفساد، وقام الباحث باستخدام **أداة الاستبيان**، لمعرفة العلاقة بين اتجاهات المواطن نحو الصحافة الإلكترونية وتشكيل اتجاهاته نحو قضايا الفساد.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من مجموع أفراد الشعب الأردني بأبعاده المختلفة، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتم اختيار (500) مفردة من مختلف مناطق ومحافظات المملكة موزعة بالتساوي بين المحافظات الأردنية، وقد تم استرجاع (437) استبيان، فيما تم استبعاد (12) لعدم صلاحيتها للتحليل، فاستقرت العينة على (425) مفردة.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:

جاءت هذه النظرية كرد فعل لمفهوم قوة مواقع الإعلام الطاغية، وان الجماهير مستقبلين سلبيين لرسائل الاتصال، حيث تركز النظرية على حقيقة مفادها أن الجمهور يختار بوعي مواقع الإعلام التي يرغب في مشاهدتها ونوع المضمون الذي يلبي حاجاته النفسية والاجتماعية[11] وتقوم النظرية على عدة أسس أبرزها [12]:

1. إن أعضاء الجمهور مشاركون فاعلون في عملية الاتصال الجماهيري ويستخدمون مواقع الاتصال لتحقيق أهدافهم بصورة تلبي رغباتهم وتوقعاتهم.
2. التأكيد على أن الجمهور هو الذي يختار المواقع والمضامين التي تشبع حاجاته، فالأفراد هم اللذين يستخدمون مواقع الاتصال لتحقيق أهدافهم وإشباع رغباتهم، وليست مواقع الاتصال هي التي تختار الأفراد.
3. يستطيع أفراد الجمهور دائما تحديد احتياجاتهم ودوافعهم وبالتالي يختارون المواقع التي تشبع تلك الحاجات.
4. يعبر استخدام مواقع الاتصال عن الحاجات التي يدركها أعضاء الجمهور ويتحكم في ذلك عوامل الفروق الفردية، وعوامل التفاعل الاجتماعي، وتنوع الحاجات واختلاف الأفراد.
5. تتنافس مواقع الإعلام مع مصادر أخرى في إشباع حاجات الأفراد المتنوعة مثل الاتصال الشخصي والمؤسسات الأكاديمية وغيرها.

ثانيا: نظرية الاستخدامات والاشباعات:

تفترض نظرية الاستخدامات والاشباعات أن دوافع التعرض لمواقع الاتصال تنتج عن الحاجات النفسية والاجتماعية وتؤدي إلى توقعات معينة يتم إشباعها من خلال مواقع الاتصال وترتبط مضامينها بمتغيرات ديموغرافية متعددة كالجنس

والعمر والنوع والتعليم والمستوى الاقتصادي والاجتماعي وغيرها[13]، وبشكل عام، فان معظم دراسات الاتصال تقسم دوافع التعرض إلى فئتين هما:

الدوافع النفعية: وتستهدف التعرف على الذات، واكتساب المعارف والخبرات والمعلومات وجميع أشكال التعلم التي تعكسها نشرات الأخبار والبرامج التعليمية والثقافية.

الدوافع الطقوسية: وتستهدف المساعدة على تمضية الوقت والاسترخاء، والهروب من المشكلات، والألفة مع الوسيلة، وتنعكس هذه الفئة في البرامج الخيالية والمسلسلات والأفلام ومختلف برامج الترفيه.

وهناك تقسيم أخر لدوافع التعرض لوسائل الاتصال وفقا للحاجات التي يسعى الأفراد إلى إشباعها عن طريق التعرض لوسائل الاتصال منها: [14]

احتياجات معرفية: وتتمثل في الحصول على المعلومات والتفاهم والتواصل مع الآخرين، مثل حاجة الفرد إلى معرفة التنبؤات الجوية ومتابعة الموضوعات السياسية والاقتصادية وغيرها.

احتياجات عاطفية: وتتمثل في تقوية التجارب العاطفية والجمالية مثل الحاجة إلى الحب والصداقة ومتابعة أخبار المشاهير من الفنانين والرياضيين وغيرها.

احتياجات مكملة للشخصية: تتمثل في زيادة الثقة بالنفس والمصداقية، والاستقرار وتقدير الذات.

الاحتياجات الاجتماعية المكملة: وتتمثل في تقوية الاتصال وتحسين العلاقات مع الأسرة والأصدقاء والمجتمع.

الاحتياجات الترفيهية: وتتمثل في الحاجة إلى إزالة التوتر والهروب من مشاكل الحياة اليومية والرغبة في التسلية واللهو.

وترتبط دراسة اعتماد الجمهور الأردني على الصحافة الإلكترونية ومستوى المعرفة بقضايا الفساد، بنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، فالجمهور يعتمد على الصحافة الإلكترونية وغيرها من وسائل الاتصال الأخرى لتحقيق أهداف واحتياجات معينة منها المعرفة بقضايا الفساد، وتشتمل نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام ثلاث أنماط من التأثيرات،(التأثير المعرفي، والتأثير العاطفي، والتأثير السلوكي).

ثالثا: نظرية الفجوة المعرفية:

ترتكز نظرية الفجوة المعرفية على فكرة مؤداها أن تدفق المعلومات لا يتم بشكل متساو بين الأفراد ومختلف جماعات المجتمع، فقد تزداد معرفة بعض الجماعات بموضوع معين مقارنةً بجماعات أخرى، وتوجد الفجوات بنسب متفاوتة، إذ أنها تختلف باختلاف الموضوعات. ويؤدي تدفق المعلومات من وسائل الإعلام داخل النظام الاجتماعي إلى جعل فئات الجمهور ذات المستوى الاقتصادي - الاجتماعي المرتفع يكتسبون المعلومات بمعدلات أسرع من الفئات ذات المستوى الاقتصادي - الاجتماعي المنخفض، وبالتالي تتجه الفجوة المعرفية إلى الزيادة بدلاً من النقصان[15].

وتظهر الفجوة المعرفية عبر طريقتين: [16]

الأول: مرتبط بعامل الزمن، فالموضوعات الأكثر صعوبة تنتشر بين الأفراد الأكثر تعليمًا، وبالتالي سيكون هناك خلل في التوازن الاجتماعي - المعرفي فتصبح هناك ضرورة للبحث عن حل يحفظ هذا التوازن.

الثاني: الوقت الذي تخصصه الوسيلة الإعلامية لتغطية موضوع أو قضية معينة، فكلما زاد الوقت الذي تخصصه الوسيلة الإعلامية لتغطية موضوع معين زاد احتمال تناقص الفجوة المعرفية بين الفئات الأعلى والفئات الأقل في المستوى الاجتماعي - الاقتصادي.

وتحدث الفجوة المعرفية نتيجة اختلاف مستوى المهارات الاتصالية من مكان إلى آخر ومن فرد إلى آخر حسب المستوى التعليمي. والقدرة الاتصالية تعتمد على ثلاثة خصائص هي:[17]

الخصائص الشخصية للفرد وسماته الشخصية، ومركز الفرد الاجتماعي والتي تحددها متغيرات الدخل، والتعليم، والعمر، ..... الخ.

1. **الخصائص المكانية**: وترتبط بالمكان الذي ينتمي إليه الفرد، وطبيعة ومكانة الأفراد في الجماعات التي يعيشون فيها.
2. **حجم المخزون المعرفي** الموجود لدى الأفراد قبل التعرض لموضوع معين من خلال وسائل الإعلام أو من خلال التعلم.

3. **طبيعة النظام الإعلامي وطبيعة وسائل الإعلام** نفسها وتوجهها بالخطاب لمستويات وفئات ثقافية دون غيرها.

وترتبط دراسة مستوى المعرفة بقضايا الفساد لدى الجمهور الأردني بنظرية الفجوة المعرفية، حيث أن هناك اختلافات معرفية ومكانية بين أفراد الجمهور الأردني تؤثر بشكل مباشر على تشكيل اتجاهاته عند تعرضه للمعلومات.

رابعا: نظرية المسؤولية الاجتماعية:

تُعَدْ نظرية المسؤولية الاجتماعية إحدى النظريات المعيارية التي صنفها "دينيس ماكويل" لتفسير الممارسات الإعلامية داخل بنية أي مجتمع، حيث تؤكد هذه النظرية على أن الحق في الحرية يترتب عليه بعض الالتزامات نحو المجتمع، وهو ما يسمى بالحرية الايجابية أو الحرية الهادفة اجتماعيًا[18]، وتعرف نظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والإعلام بأنها: "مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية، بحيث يتوفر في معالجاتها وموادها القيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن يتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والمجتمع"[19].

وتعني المسؤولية الاجتماعية للصحافة أيضًا: "الاهتمام بالصالح العام أو الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته عبر اتصاف الصحافة بسداد الرأي والدقة والعدل ومراعاة النواحي الأخلاقية والقيم"[20].

ويرى "فيفيان" أن نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام تقيم الأداء الإعلامي لهذه الوسائل من خلال التأثيرات المفيدة للإعلام في المحيط الاجتماعي[21].

وترتبط دراسة العلاقة بين الاعتماد على الصحافة الإلكترونية الأردنية، ومستوى المعرفة لدى الجمهور الأردني بقضايا الفساد، بنظرية المسؤولية الاجتماعية، حيث أن الصحافة الإلكترونية يجب أن تلتزم بالوظائف التي تؤديها أمام المجتمع في مختلف مجالاته بحيث يتوافر في موادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، والتي يجب أن تعكس النظرة الحقيقية لقضايا الفساد في الأردن من أجل تحديد اتجاهات سليمة تعمل على محاربة ظاهرة الفساد مستقبلاً.

إجراءات الدراسة الميدانية:

لطالما اهتمت الدراسات الإعلامية بالبحوث الخاصة بقياس جمهور وسائل الإعلام على اختلافها وتنوعها، فكلما ظهرت وسيلة إعلامية ما كان العلماء والباحثون يهتمون بقياس ودراسة جمهورها، ما جعلهم يتوصلون إلى نتائج وملاحظات حول خصائص هذا الجمهور وعاداته، وحتى حجمه وتنوعه وسماته الشخصية وحتى العامة، وكل هذا بالاعتماد على طرق متفق عليها في قياس الجمهور تستند إلى أدوات علمية وخاصة بهذا النوع من الدراسات مثل الاستمارة والمقابلة وتحليل المحتوى وغيرها من الأدوات المعتمدة في مثل هذه الدراسات الميدانية، التي تنطلق من تساؤلات وفرضيات وبالاعتماد على أسلوب العينة بإمكان الباحثين الوصول إلى نتائج علمية يمكن تعميمها على المجتمعات الأصلية، وحتى القياس عليها في دراسات أخرى واستخدام المعطيات المتحصل عليها من خلال الدراسات التطبيقية في التنظير الإعلامي للدراسات الإعلامية.

أدوات الدراسة وقياس المتغيرات:

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال تصميم وتطوير استبانه غطت الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد أهمية إجابات العينة المبحوثة. وتم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لفقرات ومحاور الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) وهي تمثل رقميًا(5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانه. التي تكونت من ثلاثة أجزاء هي:

- **الجزء الأول**: المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين، الجنس، العمر، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، مستوى الدخل، الاتجاه السياسي.
- **الجزء الثاني**: الفقرات التي تعالج عادات وأنماط تعرض المواطن الأردني لمواقع الصحف الإلكترونية.
- **الجزء الثالث**: الفقرات التي تقيس دور الصحافة الإلكترونية الأردنية في تشكيل **مستوى** المعرفة بقضايا الفساد لدى الجمهور الأردني واتجاهاته نحوها. وتم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

الحد الأعلى للمقياس (5) - الحد الأدنى للمقياس (1)

عدد الفئات المطلوبة (3)

$$\frac{5-1}{3} \equiv \overline{1.33}$$

ومن ثم إضافة الجواب (1.33) إلى نهاية كل فئة.

كما قام الباحث بإخضاع استبانه الدراسة لعدة اختبارات هي:

أولاً: اختبار الصدق الظاهري:

لاختبار صدق الأداة الظاهري، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من أساتذة إعلام وسياسة للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة، وللتأكد من ثبات الأداة، تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من(50) مواطنًا وبعد أسبوعين تم إعادة التطبيق على العينة نفسها بإتباع أسلوب الاختبار وإعادته وحساب معامل ارتباط بيرسون بين نتائج التطبيقين، حيث بلغت قيمته (0.81)، واعتبرت درجة معامل الارتباط هذه مقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

ثانيًا: اختبار ثبات الأداة:

للتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبار الاتساق الداخلي لمعرفة مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا لقياس مدى ثبات أداة القياس[22] . وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة وفقًا لمعيار ألفا كرونباخ (**82.7**%) كما هو موضح في الجدول (1) وهي نسبة عالية يمكن الاعتماد عليها.

جدول رقم (1)
اختبار ثبات ألفا كرونباخ

المجـالات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المجال الأول: دوافع الاستخدام الصحافة الإلكترونية الأردنية	6	81.1
المجال الثاني: الاشباعات المتحققة من استخدام الصحافة الإلكترونية الأردنية	12	82.3
المجال الثالث: دور الصحافة الإلكترونية في معالجة الفساد في الأردن	13	79.4
المجال الرابع: الاتجاه نحو أبرز قضايا الفساد التي عالجتها الصحف الإلكترونية في الأردن	9	85.4
المجال الخامس: الاتجاه نحو الإسهامات الإيجابية التي حققتها الصحف الإلكترونية في معالجة قضايا	9	86.7

الفساد في الأردن		
المعدل العام لمعادل الثبات	73	82.7

نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً: خصائص عينة الدراسة:

جاءت نتائج الخصائص العامة لأفراد العينة، كما يبينها الجدول رقم (2) كالتالي:

جدول رقم (2)
توزيع عينة الدراسة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة %
ذكـر	246	57.9
أنـثـى	179	42.1
المجموع	425	100
السن	**التكرار**	**النسبة %**
أقل من 30	172	40.5
من 31-40	136	32.0
من 41-50	77	18.1
50 سنة فأكثر	36	8.5
غير محدد	4	0.9
المجموع	200	%100
مكـان الإقامـة	**التكرار**	**النسبة %**
مدينة	329	77.4
قرية	38	8.9
بادية	38	8.9
مخيم	20	4.7
المجموع	425	%100
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ثانوي	130	30.6
أساسي	24	5.7
دراسات عليا	71	16.7
جامعي	200	47.1
المجموع	425	%100
التوجه السياسي	التكرار	النسبة %
وطني	227	53.4
قومي	32	7.5
إسلامي	80	18.8
اشتراكي	5	1.2
ليبرالي	5	1.2
غير ذلك	72	16.9
لا يوجد إجابة	4	1.0
المجموع	425	%100
مستوى الدخل	التكرار	النسبة %
متدني اقل من 500 دينار	188	44.2
متوسط من 501 إلى 1000 دينار	182	42.8
مرتفع من 1001 إلى 1500 دينار	49	11.5
مرتفع جدا من 1501 فما فوق	6	1.4
المجموع	425	%100

المصدر: الباحث، اعتمادًا على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م.

- **الدينار الأردني يساوي (1.41) دولار.**

النوع:

يبين الجدول رقم (2) أن عدد أفراد عينة الدراسة كان (425) مبحوثًا، حيث بلغ عدد المبحوثين الذكور(246) وبنسبة (57.9%)، في حين بلغ عدد الإناث (179) وبنسبة(42.1%). مما يتضح لنا أن غالبية جمهور القراء للصحف الإلكترونية في الأردن هم من الذكور وهذه نسبة مرتفعة وربما تفسر بمحدودية الوقت بالنسبة لفئة الإناث قياسا بالذكور حيث أن الأعباء الملقاة على عاتق الإناث أكثر من الملقاة على عاتق الرجل، الأمر الذي يؤدي إلى ندرة توفر الوقت للإناث للمطالعة ولا سيما الصحف.

السن:

يظهر من الجدول رقم (2) أن عدد الأشخاص من ذوي الفئة اقل من (30) عام بلغ (142) فردًا وبنسبة (40.5%)، في حين كان عدد الأشخاص من ذوي الفئة من (31-40) سنة (136) فردًا وبنسبة (32%)، في حين كان عدد الأشخاص من ذوي الفئة العمرية من (41-50) سنة (77) فردًا وبنسبة (18.1%)، أما بقية أفراد عينة الدراسة فقد كانت أعمارهم (50) سنة فأكثر حيث بلغ عددهم (36) فردًا وبنسبة (8.5%)، وأخيرًا الذين لم يحددوا أعمارهم وعددهم (4) أفراد بنسبة (0.9%).

ويتميز الأردن بكبر حجم فئة الشباب وارتفاع نسبتهم بين سن (18-30) سنة، حيث تصل النسبة حسب إحصاءات عام 2016م (59.5%) من مجموع سكان الأردن البالغ (9.9) مليون نسمة[23].

وتشير دراسة فايز الشهري لقراء الصحف الإلكترونية العربية عبر العالم، إلى أن فئة الشباب هم الفئة الغالبة على الجمهور الذي يتابع الصحف الإلكترونية. ومن هنا تتضح لنا أهمية السن في قابلية التعرض لوسائل الإعلام الجديدة[24].

مكان الإقامة:

وفق معطيات الجدول رقم (2) تركز مكان إقامة أغلبية عينة الدراسة في المدن، حيث بلغ أفراد العينة الذين يسكنون في المدنية (329) شخصًا وبنسبة (77.4%)، كما بلغ عدد اللذين يسكنون في القرى والبادية (76) شخصًا وبنسبة (8.9%) لكل منها، أما سكان المخيمات فقد بلغ عددهم (20) شخصًا وبنسبة

(4.7%)، وهذا التوزيع يتوافق والتوزيع السكاني في الأردن حيث يعيش (82%) من السكان في المدن، والباقي في الريف والبادية والمخيمات، مما يضع الأردن في مصاف الدول عالية التحضر[25].

المستوى التعليمي:

يبين الجدول رقم (2) فقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة من ذوي المستوى التعليمي الأساسي (24) فردًا وبنسبة (5.7%)، كما بلغ عدد الأفراد للمستوى التعليمي الثانوي(130) فردًا وبنسبة (30.6%)، أما مستوى الدراسات العليا فقد بلغ عدد (71) فردًا وبنسبة (16.7%)، في حين كان أكثرية أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي الجامعي حيث بلغ عددهم (200) فردًا وبنسبة (47.1%). وتنسجم هذه النسب مع واقع المجتمع الأردني كمجتمع متعلم ونسبة الأمية فيه منخفضة جدًا، حيث تبلغ (8.9%) وهي ثالث أدنى نسبة في العالم العربي بعد الكويت والأراضي الفلسطينية، ويحتل النظام التعليمي مرتبة متقدمة في العالم العربي[26].

ويتضح من الجدول أن قراء الصحف الإلكترونية هم الأشخاص المثقفون والمتعلمون من ذوي المستوى الجامعي نظرا لما تحتاجه هذه الوسيلة من درجة ذكاء . ويتبين لنا أن المستوى التعليمي له دور أساسي في اختيار الوسائل الإعلامية، فتجد الجامعيين يهتمون بكل ما هو جديد وهادف في التكنولوجيا ويحبذون قراءة الصحف على الانترنت، فيما يميل ذوي المستوى التعليمي المحدود إلى وسائل إعلامية أخرى تمنح لهم الترفيه، وتضمن لهم رغبات مختلفة وهذه النسبة تدلل على ارتفاع المستوى التعليمي لعينة الدراسة.

التوجه السياسي:

يبين الجدول رقم (2) أن أعلى نسبة مئوية من أفراد العينة كانت من أصحاب التوجه السياسي الوطني، حيث بلغت (53.4%) من حجم العينة، يليها أصحاب التوجهات السياسية الإسلامية (18.8%)، ثم فئة اللذين لم يحددوا توجههم السياسي (16.9%). وتعكس الأرقام السابقة درجة عالية من الوطنية التدين في المجتمع الأردني، وضعف الاتجاهات والأحزاب السياسية المرتبطة بالتيارات العلمانية سواء كانت قومية أو ليبرالية أو يسارية، مع ارتفاع نسبة التوجهات ذات المرجع الوطني في توجهاتها السياسية.

الدخل الشهري:

يتضح من الجدول رقم (2) أن أفراد عينة الدراسة كانت مستويات دخولهم موزعة على أربعة مستويات، حيث بلغ أفراد عينة الدراسة اللذين مستوى دخلهم أقل من (500) دينار (188) فردًا وبنسبة (44.2%)، في حين كان عدد اللذين مستوى دخلهم ما بين (501-1000) دينار (182) فردًا وبنسبة (42.8%). أما الذين يقع مستوى دخلهم ما بين (1001-1500) دينار فقد بلغ عددهم (49) فردًا وبنسبة (11.5%) من إجمالي عينة الدراسة، وأخيرًا فئة ذوي الدخل المرتفع جدًا (1501) دينار فما فوق (6) أفراد وبنسبة (1.4%) من إجمالي عينة الدراسة. ويمكن تفسير ذلك حسب وجهة نظرنا على أن أصحاب مستوى الدخل المتوسط والمرتفع هم من الطبقة الوسطى التي تتكون من الأطباء والمهندسين والمعلمين، وهو سبب رئيسي ليتمكن هؤلاء من التزويد بشبكة الانترنت سواء داخل المنزل أو بمكان العمل ما يساعدهم في الاطلاع على الصحف الإلكترونية.

ثانيًا: عرض نتائج تساؤلات الدراسة ومناقشتها:

جاءت نتائج تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

عادات وأنماط التعرض للصحافة الإلكترونية الأردنية:

للإجابة عن السؤال الرئيسي تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعادات وأنماط تعرض الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي، والجداول أدناه توضح ذلك:

جدول (3) التكرارات والنسب المئوية

عدد الساعات التي يقضيها المواطن الأردني يوميا على متابعة الصحف الإلكترونية

الفئات	التكرار	النسبة %
اقل من ساعة	213	50.1
اقل من ساعتين	103	24.2
اقل من 3 ساعات	69	16.2
3 ساعات فأكثر	39	9.2
لا يوجد إجابة	1	0.2
المجموع	425	%100

المصدر: الباحث، اعتمادًا على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م.

يعتبر الوقت الزمني الذي يقضيه قراء الصحف الإلكترونية في تصفح الموقع والمشاركة في التعليقات والخدمات المتاحة به، من أهم المؤشرات التي تبرز لنا عادات استعمال المبحوثين للصحف الإلكترونية، وحسب ما هو مبين في الجدول رقم (3) فأن

الفترة الزمنية التي يقضيها الجمهور الأردني على مواقع الصحف الإلكترونية لمدة اقل من ساعة جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة (50.1%) من عدد أفراد العينة.

ويمكن تفسير ذلك لعدم توفر الوقت الكافي للمتصفحين، أو لانشغالهم بأمور أخرى في نفس الوقت، وكذلك لأن من مميزات مستخدمي الانترنت، السرعة والبحث عن أكثر من شيء في وقت واحد، بحيث تجد الفرد يقرأ الأخبار ويعلق عليها، ويمارس عملية الدردشة الإلكترونية ويسمع الموسيقى في أن واحد، وهي ميزة الجمهور الالكتروني.

وجاءت نسبة من يقضي الوقت على مواقع الصحف الإلكترونية لفترة من اقل من ساعتين في المرتبة الثانية وبمتوسط (24.2%)، ويمكن إدراج هؤلاء ضمن القراء الذين يمارسون العمليات التفاعلية بالموقع ما يجعلهم يستغرقون وقتًا أكثر، لتكون نسبة الذين يتصفحون الموقع لأكثر من ساعة.

وتدلل تلك النسب على أن العادة المتبعة في قراءة الصحف الإلكترونية هي نفس العادة المتبعة في قراء الصحف اليومية الورقية، من حيث تصفح العناوين الرئيسية، مع التدقيق في العناوين التي تهم الباحث، دون الالتفات إلى باقي الموضوعات. تلاها من يقضي مدة اقل من ثلاث ساعات، وبمتوسط (16.2%). فيما كانت اقل الإجابات لمن هم يقضون فترة زمنية تزيد عن ثلاث ساعات يوميا وبنسبة (9.2%). ويمكننا تفسير ذلك بمدى وقت الفراغ المتوفر لديهم، بحيث يستغرقون كل ذلك الوقت في المشاركة في التعاليق والاستفادة من خدمات الصحف الإلكترونية الأخرى.

وهذه الدراسة تتوافق مع نتائج دراسة عفيفي[27] التي بينت أن النسبة العظمى من الأساتذة في الجامعات الأردنية يمضون اقل من ساعة في تصفح الصحف الإلكترونية فيما تختلف مع دراسة الناصر[28] التي بينت أن النسبة العظمى تتطلع على الصحف الإلكترونية لمدة تتراوح بين ساعة وساعتين.

الموضوعات التي يتابعها المواطن الأردني على موقع الصحف الإلكترونية:

جدول (4)

التكرارات والنسب المئوية للموضوعات التي يتابعها المواطن الأردني على موقع الصحف الإلكترونية

الفئات	التكرار	النسبة
الموسيقى والأفلام	36	8.5
القضايا الاجتماعية	25	5.9
الدين	10	2.4
الرياضة	46	10.8
السياسة	24	5.9

الاقتصاد	17	4.0
الفساد	5	1.2
أخرى	5	1.2
أكثر من خيار	256	60.2
الإجمالي	**425**	**100**

يبين الجدول (4) إن الأخبار الرياضية احتلت المرتبة الأولى في الموضوعات التي يتابعها المواطن الأردني على مواقع الصحف الإلكترونية، وبنسبة (10.8%). وجاءت متابعة الموسيقى والأفلام في المرتبة الثانية في الموضوعات التي يتابعها المواطن الأردني على مواقع الصحف الإلكترونية ونسبة (8.5%). وجاءت الموضوعات السياسية والاقتصادية لتحتل المرتبة الثالثة في متابعات المواطن الأردني على مواقع الصحف الإلكترونية، وقد يكون لتعقيداتها التحليلية سببًا مباشرًا في ذلك. فيما جاءت متابعة المواطن الأردني للقضايا الدينية، وقضايا الفساد في المراتب الأخيرة في متابعتها من قبل المواطن الأردني. وجاءت متابعات المواطن الأردني على مواقع الصحف الإلكترونية في أكثر من خيار وبنسبة (60.2%) وهي نسبة تدل على أن معظم المبحوثين يطلع على معظم ما يكتب في الصحف الإلكترونية. وتختلف هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات الأردنية مثل دراسة العنانزة وآخرون التي توصلت إلى نتائج منها أن الموضوعات السياسية جاءت في المرتبة الثانية في قائمة الموضوعات التي تهم الطلاب في مواقع الصحف اليومية على الانترنت، وفسرت النتيجة بان المنطقة العربية تمر بأوضاع راهنة هامة يسعى الطلاب لمعرفة ما يحدث كما يمكن أن يفسر في ضوء طبيعة مواقع الصحف التي تهتم بالموضوعات السياسية ويعكس هذا اهتمام الجمهور بالمعرفة السياسية[29]

المواقع الإلكترونية الأردنية التي يتابعها المواطن الأردني:

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب المواقع الإلكترونية الأردنية

الصحيفة	التكرار	النسبة %
عمون الإخبارية	23	5.4
رؤيا	8	1.9
الرأي	13	3.1
جو24	11	2.6
الدستور	4	0.9
رم	3	0.7
السوسنة	3	0.7
جراءة نيوز	9	2.1
الوكيل	2	0.5
المدينة	5	1.2
الانباء	2	0.5
السبيل	1	0.2
سرايا	3	0.7

سواليف	2	0.5
جراسا	3	0.7
الحقيقة	1	0.2
خبرني	1	0.2
زاد	1	0.2
اخرى	4	0.9
أكثر من صحيفة	325	76.5
الإجمالي	**425**	**%100**

المصدر: الباحث، اعتمادًا على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م.

يبين الجدول رقم (5) أن (76.5%) من أفراد عينة الدراسة يتابعون مختلف أنواع الصحف الإلكترونية، وقد يعود السبب الرئيسي في ذلك الأمر إلى تباين الفجوة المعرفية بين الأفراد وتباين اهتمامات الأفراد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية. مما يفسر العمليات الانتقائية للتعرض والإدراك، والتذكر، للصحف الإلكترونية الأردنية.

وجاءت صحيفة عمون الإخبارية في المرتبة الأولى في المتابعة للصحف الإلكترونية وبنسبة (5.4%) من عدد أفراد العينة، وقد يكون سبب انتشارها إلى أنها الصحيفة الإلكترونية الأولى في المملكة من حيث النشأة، تلتها صحيفة الرأي الإلكترونية في المرتبة الثانية في المتابعة وبنسبة (3.1%) ثم صحيفة جو (24) الإخبارية، وبنسبة (2.6%)، وصحيفة جراءة نيوز بنسبة (2.1%) من أفراد العينة، ثم رؤيا وبنسبة (1.9%)، والمدينة نيوز بنسبة (1.2%) من عدد أفراد العينة، فيما جاءت باقي المواقع والصحف الإلكترونية ما دون (1%).

وتتوافق تلك النتائج مع دراسة عفيفي [30] التي بينت أن صحيفة عمون الإلكترونية وصحيفة الرأي الإلكترونية حازتا على المراتب الأولى، فيما تختلف مع نتائج إحصاءات الكسا[31] ودراسة الناصر [32] التي بينت أن صحيفة سرايا، هي التي تحتل المرتبة الأولى. كما تتفق مع تلك الدراسات التي أجريت حول الدوافع التي تجعل الشباب يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام والصحف الإلكترونية بشكل خاص، إلى دوافع معرفية واجتماعية ونفسية مثل الحصول على المعلومات وإقامة العلاقات الاجتماعية مع المجتمع الافتراضي إضافة إلى التسلية والترفيه واكتساب المعارف والخبرات والمعلومات وجميع أشكال التعلم التي تعكسها نشرات الأخبار البرامج التعليمية والثقافية.

ثالثا: دور الصحافة الإلكترونية الأردنية في معالجة الفساد في الأردن

لمعرفة دور الصحافة الإلكترونية الأردنية في معالجة الفساد في الأردن تم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول (6)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور الصحافة الإلكترونية الأردنية في معالجة الفساد في الأردن

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه المتوسطات
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
11	1	أطالع الصحف الإلكترونية الأردنية بشكل مستمر لمتابعة قضايا الفساد في الأردن	92	21.6	193	45.4	100	23.5	34	8	6	1.4	2.22	0.92	قليل
3	2	تعتبر الصحف الإلكترونية الأردنية أكثر موضوعية في تناول قضايا الفساد في الأردن	73	17.2	169	39.8	134	31.5	38	8.9	11	2.6	2.38	0.94	متوسط
9	3	تحرص الصحف الإلكترونية الأردنية على اغتنام أية فرصة لكشف قضايا الفساد في الأردن	86	20.2	182	42.8	110	25.9	42	9.9	5	1.2	2.28	0.93	قليل
10	4	اعتمد على الصحف الإلكترونية الأردنية اكثر من الصحف الورقية في كشف قضايا الفساد في الأردن	92	23.6	192	45.2	94	22.1	30	7.1	17	4	2.26	1.0	قليل
2	5	تعد الصحف الإلكترونية الأردنية صحفا ربحية ولا تعالج قضايا الفساد في الأردن	80	18.8	146	34.3	127	29.9	55	12.9	17	4.0	2.48	1.0	متوسط
7	6	عجزت الصحف الإلكترونية الأردنية عن كشف الكثير من قضايا الفساد في الأردن	103	24.2	148	34.8	127	29.4	41	9.6	8	1.9	2.30	1.0	قليل
7	7	تتردد الصحف الإلكترونية الأردنية التي تشارك الحكومة في ملكيتها في تناول قضايا الفساد في الأردن	80	18.8	194	45.6	101	12.9	43	10.1	4	0.9	2.30	0.95	قليل
6	8	نجحت الصحف الإلكترونية الأردنية في الحد من ظاهرة الفساد في الأردن	84	19.8	163	38.4	129	30.4	43	10.1	4	0.9	2.33	0.93	متوسط

رقم الفقرة	رقم العبارة	الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه المتوسطات
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
1	9	ساهم الربيع العربي في تشجيع الصحف الإلكترونية الأردنية على متابعة قضايا الفساد في الأردن	55	12.9	153	36	133	31.3	70	16.5	14	3.3	2.67	1.7	متوسط
6	10	عجزت الصحف الإلكترونية الأردنية عن إزالة الغموض الذي يحيط بقضايا الفساد في الأردن	73	17.2	196	46.1	109	25.6	38	8.9	9	2.1	2.32	0.93	قليل
4	11	عجزت الصحف الإلكترونية الأردنية عن تغطية قضايا الفساد في الأردن بشكل فعلي ومقنع للرأي العام	76	17.9	162	38.1	144	33.9	36	8.5	17	1.6	2.37	0.92	متوسط
5	12	أغفلت الصحف الإلكترونية الأردنية الحديث عن موضوعات وثيقة الصلة بالفساد مثل سيادة حكم القانون	70	16.5	181	42.6	125	29.4	47	11.1	2	0.5	2.36	0.90	متوسط

يبين تحليل الجدول رقم (6) أن معظم الفقرات المتعلقة بدور الصحافة الإلكترونية الأردنية في معالجة الفساد في الأردن جاءت بمتوسطات متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (2.6).

جاءت الفقرة رقم (9) والتي تنص على " ساهم الربيع العربي في تشجيع الصحف الإلكترونية الأردنية على متابعة قضايا الفساد في الأردن " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.67) وبدرجة متوسطة. تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (5) ونصها " تعد الصحف الإلكترونية الأردنية صحفا ربحية ولا تعالج قضايا الفساد في الأردن " وبمتوسط حسابي بلغ (2.46) وبدرجة متوسطة.

وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (2) والتي تنص " تعتبر الصحف الإلكترونية الأردنية أكثر موضوعية في تناول قضايا الفساد في الأردن " بمتوسط حسابي بلغ (3.39) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرات ذوات الأرقام (8،10) والتي تقول: " نجحت الصحف الإلكترونية الأردنية في الحد من ظاهرة الفساد في الأردن "وعجزت الصحف الإلكترونية الأردنية عن إزالة الغموض الذي يحيط بقضايا الفساد في الأردن" بالمرتبة السادسة وبمتوسط حسابي بلغ (2.32) وبدرجة قليلة. وجاءت الفقرات ذوات الأرقام (1،3،4) والتي تقول " تحرص الصحف الإلكترونية الأردنية على اغتنام أية فرصة لكشف قضايا الفساد في الأردن " اعتمد على الصحف الإلكترونية الأردنية أكثر من الصحف الورقية في كشف قضايا الفساد في الأردن وأطالع الصحف الإلكترونية الأردنية بشكل مستمر لمتابعة قضايا الفساد

في الأردن في المراتب الثلاث الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.28) ومتوسط (2.26) ومتوسط (2.22) وبدرجات قليلة.

تتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة سواء على الصعيد الأردني أو العربي أو الدولي، ومن هذه الدراسات دراسة الدلو[33] ودراسة الطاهات[34] ودراسة Martha Garacia Murrillo [35].

أبرز قضايا الفساد التي عالجتها الصحف الإلكترونية في الأردن

لمعرفة الاتجاه نحو أبرز قضايا الفساد التي عالجتها الصحف الإلكترونية في الأردن تم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لابرز قضايا الفساد التي عالجتها الصحف الإلكترونية في الأردن، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (7)
التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات قضايا الفساد التي عالجتها الصحف الإلكترونية في الأردن

الرقم	الرتبة	الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه المتوسطات
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
7	13	عالجت الصحف الإلكترونية الأردنية قضية فساد خطيرة في مبادرة سكن كريك بشكل موضوعي.	83	19.5	159	37.4	128	30.1	46	10.8	9	2.1	2.37	0.98	متوسط
3	14	نجحت الصحف الإلكترونية الأردنية في كشف بعض قضايا الفساد في برنامج التحول الاقتصادي.	56	13.2	187	44	136	32.0	37	8.7	9	2.1	2.42	0.90	متوسط
2	15	كشفت الصحف الإلكترونية الأردنية للرأي العام قضايا الفساد في شركات التعدين مثل الفوسفات والبوتاس.	55	12.9	178	41.9	130	30.6	50	11.8	12	2.8	2.49	0.95	متوسط
5	16	كشفت الصحف الإلكترونية الأردنية قضية الكازينو البحر الميت باعتبارها من قضايا الفساد في الأردن.	106	24.9	160	37.6	114	26.8	33	7.8	12	2.8	2.32	1.7	قليل

الرقم	الرتبة	الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه المتوسطات
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
4	17	الصحف الإلكترونية الأردنية كان لها سبق صحفي في كشف قضية فساد توسعة مصفاة البترول الأردنية.	58	13.6	170	40	153	36	33	7.8	11	2.6	2.41	0.95	متوسط
8	18	لا تزال الصحف الإلكترونية الأردنية قضية عاجزة عن تناول الكثير من قضايا الفساد مثل التهرب الضريبي وغسيل الأموال والاتجار بالمخدرات والبشر.	94	22.1	201	47.3	102	24	6.6		-	-	2.15	0.83	قليل
3	19	نجحت الصحف الإلكترونية الأردنية في تغطية ظاهرة شراء الأصوات أثناء الانتخابات.	74	17.4	168	39.5	128	30.1	39	9.2	16	3.8	2.42	1.0	متوسط
6	20	لم توفر الصحف الإلكترونية الأردنية التغطية المناسبة لحركات الاحتجاج التي تضع الثروات المنهوبة على رأس أولوياتها.	74	17.4	165	38.3	150	35.3	33	7.8	3	0.7	2.35	0.88	متوسط
1	21	نجحت الصحف الإلكترونية الأردنية في كشف التجاوزات التي حدثت في الانتخابات النيابية التي جرت في الماضي.	61	14.4	167	39.3	130	30.6	47	11.1	18	4.2	2.52	1.0	متوسط

يبين تحليل الجدول رقم (7) أن جميع الفقرات المتعلقة بمحور ابرز قضايا الفساد التي عالجتها الصحف الإلكترونية في الأردن جاءت بمتوسطات متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (2.5).

وجاءت الفقرة رقم (21) والتي تنص على: "نجحت الصحف الإلكترونية الأردنية في كشف التجاوزات التي حدثت في الانتخابات النيابية التي جرت في الماضي" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.52) وبدرجة متوسطة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (15) والتي تنص على " كشفت الصحف الإلكترونية

الأردنية للرأي العام قضايا الفساد في شركات التعدين مثل الفوسفات والبوتاس وبمتوسط حسابي بلغ (2.49) وبدرجة متوسطة. تلاها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (19) والتي تنص "جحت الصحف الإلكترونية الأردنية في تغطية ظاهرة شراء الأصوات أثناء الانتخابات ". بمتوسط حسابي بلغ (2.42) وبدرجة متوسطة.

وجاءت الفقرة رقم (17) ونصها " الصحف الإلكترونية الأردنية كان لها سبق صحفي في كشف قضية فساد توسعة مصفاة البترول الأردنية." بالمرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.42) وبدرجة متوسطة. ثم تلاها في المرتبة الخامسة الفقرة رقم (16) والتي تنص "كشفت الصحف الإلكترونية الأردنية قضية الكازينو البحر الميت باعتبارها من قضايا الفساد في الأردن. بمتوسط حسابي بلغ (2.35) وبدرجة متوسطة.

وفي المرتبة السادسة الفقرة رقم (20) التي نصها" لم توفر الصحف الإلكترونية الأردنية التغطية المناسبة لحركات الاحتجاج التي تضع الثروات المنهوبة على رأس أولوياتها." وبمتوسط بلغ (2.32) وبدرجة قليلة. وجاءت في المرتبة السابعة، الفقرة رقم (13) التي تنص على عالجت الصحف الإلكترونية الأردنية قضية فساد خطيرة في مبادرة سكن كريك بشكل موضوعي وبمتوسط حسابي (2.30) وبدرجة قليلة.

جاءت نتائج الدراسة حول ابرز قضايا الفساد التي عالجتها الصحف الإلكترونية في الأردن بمتوسطات حسابية متوسطة حيث أن الأردن يعاني من انتشار الفساد وبمختلف أشكاله في كافة مفاصل الدولة، إلا انه لظروف وأسباب متعددة لا يتسع المجال للخوص فيها في هذه الدراسة، حيث أن وسائل الإعلام تسلط الضوء على حالات محدودة وتغض الطرف عن فساد الكبار والمتنفذين بالرغم من ارتفاع الأصوات المنادية بمكافحة الفساد على كافة المستويات، وتعتبر مكافحة الفساد من ابرز القضايا التي يطالب فيها الرأي العام الأردني باعتباره ظاهرة خطيرة تزعزع الثقة بالدولة ومؤسساتها، وتعيق التنمية والتقدم، وتعلق الآمال على الصحافة بان تلعب دور بارز في مكافحة الفساد. [36]

الإسهامات الإيجابية التي حققتها الصحف الإلكترونية في معالجة قضايا الفساد في الأردن:

لمعرفة الاتجاه نحو الإسهامات الايجابية التي حققتها الصحف الإلكترونية في معالجة قضايا الفساد في الأردن تم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعوقات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (8)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإسهامات الايجابية التي حققتها الصحف الإلكترونية في معالجة قضايا الفساد في الأردن

الرقم	الرمز	الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه المتوسطات
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
2	22	نجحت الصحف الإلكترونية الأردنية في الحد من ظاهرة الفساد في الأردن من خلال تغطيتها المستمرة للموضوع.	89	20.8	146	34.3	123	28.9	48	11.3	19	4.5	2.44	1.07	متوسط
5	23	نجحت الصحف الإلكترونية الأردنية في تحفيز وتعبئة الرأي العام الأردني للاهتمام بقضايا الفساد باعتباره معوقا للإصلاح والتنمية.	81	16.1	171	40.2	121	28.5	42	9.9	10	2.4	2.36	0.97	متوسط
7	24	أسهمت التغطية المستمرة لظاهرة الفساد في الصحف الإلكترونية الأردنية في زيادة ثقة الرأي العام بمؤسسات الدولة في مكافحة الفساد في الأردن.	112	26.4	195	45.9	136	32	32	7.5	7	1.6	2.22	0.96	قليل
6	25	أثمرت التغطية الموضوعية لظاهرة الفساد في الصحف الإلكترونية الأردنية في زيادة ثقة الرأي العام بها.	75	17.7	147	34.6	133	31.3	60	14.1	10	2.3	2.29	0.97	قليل
2	26	أدت التغطية في الصحف الإلكترونية الأردنية لقضايا الفساد الاقتصادي في الأردن إلى الاساءة للاقتصاد الأردني وإلحاق الضرر فيه.	61	14.4	141	33.2	127	29.9	80	18.8	16	3.7	2.44	1.0	متوسط
1	27	دفعت التغطية في الصحف الإلكترونية الأردنية لقضايا الفساد، إلى توعية المواطنين بأهمية موضوع الفساد.	79	18.6	189	44.5	113	26.6	34	8	10	2.4	2.66	1.1	متوسط
4	28	أسهمت التغطية الإعلامية للصحف الإلكترونية الأردنية حول قضايا الفساد في الأردن إلى استعادة الكثير من الأموال المهربة.	67	15.8	134	31.5	140	32.9	54	12.7	30	7.1	2.43	1.1	متوسط

يبين تحليل الجدول رقم (8) أن جميع الفقرات جاءت بمتوسطات متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (2.4).

وجاءت الفقرة رقم (27) والتي تنص على " دفعت التغطية في الصحف الإلكترونية الأردنية لقضايا الفساد، إلى توعية المواطنين بأهمية موضوع الفساد " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.66) وبدرجة متوسطة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرتين اللواتي يجملن الأرقام (22، 26) "نجحت الصحف الإلكترونية الأردنية في الحد من ظاهرة الفساد في الأردن من خلال تغطيتها المستمرة للموضوع و" أدت التغطية في الصحف الإلكترونية الأردنية لقضايا الفساد الاقتصادي في الأردن إلى الإساءة للاقتصاد الأردني وإلحاق الضرر فيه وبمتوسط حسابي بلغ (2.44) وبدرجة متوسطة. تلاها في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (28) التي تنص "أسهمت التغطية الإعلامية للصحف الإلكترونية الأردنية حول قضايا الفساد في الأردن إلى استعادة الكثير من الأموال المهربة " بمتوسط حسابي بلغ (2.43) وبدرجة متوسطة.

وجاءت الفقرة رقم (23) ونصها " نجحت الصحف الإلكترونية الأردنية في تحفيز وتعبئة الرأي العام الأردني للاهتمام بقضايا الفساد باعتباره معوقا للإصلاح والتنمية بالمرتبة الخامسة وبمتوسط حسابي بلغ (2.36) وبدرجة متوسطة. تلاها في المرتبة السادسة الفقرة رقم (25) والتي تنص على "أثمرت التغطية الموضوعية لظاهرة الفساد في الصحف الإلكترونية الأردنية في زيادة ثقة الرأي العام بها. بمتوسط حسابي بلغ (2.29) وبدرجة قليلة.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (24) التي نصها: "أسهمت التغطية المستمرة لظاهرة الفساد في الصحف الإلكترونية الأردنية في زيادة ثقة الرأي العام بمؤسسات الدولة في مكافحة الفساد في الأردن". وبمتوسط بلغ (2.22) وبدرجة قليلة.

وجاءت نتائج هذا الجزء المتعلق بالاتجاه نحو الإسهامات الايجابية التي حققتها الصحف الإلكترونية في معالجة قضايا الفساد في الأردن بمتوسط حسابي متوسط، ليعكس نوعا من عدم الرضا حول الجهود المبذولة في مكافحة الفساد ولاسيما في ضوء ارتفاع مستويات الفساد في البلاد، واتساع الآثار السلبية التي تخلفها هذه الظاهرة في المجتمع، فالصحافة هي السلطة الرابعة وتلعب دور فاعل في خدمة القضايا الوطنية بما تمتلكه من إمكانيات تسهم في الكشف عن قضايا الفساد بشكل يؤدي إلى محاسبة المتورطين وبالتالي الحد من هذه الظاهرة، إلا أن الانجازات التي حققتها الصحافة في هذا المجال لا تزال بنظر الجمهور الأردني اقل من المأمول أو المطلوب تجاه هذه المسالة التي تمس حياة كل مواطن أردني.

أسباب انتشار الفساد في الأردن:

جدول (9)
التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب انتشار الفساد في الأردن

الفقرات	التكرار	النسبه المئوية
عدم سيادة حكم القانون وتطبيقه على فئة معينة	44	10.4
ارتفاع تكاليف الحياة والمعيشة في الأردن	69	16.2
غياب الشفافية وعدم توفر المعلومات الكافية فيما يخص قضايا الفساد	25	5.9
تورط كبار المسؤولين والمتنفذين في الدولة بقضايا الفساد	22	5.2
ضعف دور البرلمان والنواب في المحاربة الجادة للفاسدين ومحاسبتهم	18	4.2
ازدواجية رأس المال والسلطة وانحسارها بيد طبقة معينة دون غيرها	9	2.1
عدم توفر الإرادة السياسية الجادة لمكافحة الفساد والمفسدين	10	2.4
أكثر من خيار	228	53.6
تقييم عمل الجهات الرقابية في مكافحة الفساد		
نجحت في القضاء على ظاهرة الفساد	50	11.8
لم تقم بدورها على أكمل وجه	72	16.9
ركزت على قضايا فساد صغار المسئولين	42	9.9
كشفت عدم توفر الإرادة السياسية الجادة لمكافحة الفساد والمفسدين	32	7.5
أكثر من خيار	183	43.1
أكثر المؤسسات الرقابية فعالية في مكافحة الفساد		
الصحافة الإلكترونية	70	16.5
الصحافة المطبوعة والفضائيات والإذاعة	42	9.9
هيئة مكافحة الفساد	66	15.5
الحكومة ممثلة برئيس الوزراء والوزراء	22	5.2
القضاء الأردني	20	4.7
مجلس النواب الأردني	21	4.9
أكثر من خيار	182	42.8
بدون إجابة	2	0.5

يبين الجدول رقم (9) أن من أهم أسباب انتشار الفساد في الأردن، ارتفاع تكاليف الحياة والمعيشة في الأردن، وبنسبة (16.2%) من إجابات المبحوثين، ثم جاءت فقرة عدم سيادة حكم القانون وتطبيقه على فئة معينة في المرتبة الثانية بنسبة (10.4%). وجاءت عبارة غياب الشفافية وعدم توفر المعلومات الكافية فيما يخص قضايا الفساد في المرتبة الثالثة وبنسبة (5.9%) ثم عبارة تورط كبار المسئولين والمتنفذين في الدولة بقضايا الفساد في المرتبة الرابعة وبنسبة (5.2%). فيما يعتقد (53.6%) من المبحوثين أن الأسباب السابقة مجتمعة تلعب دورًا مهما في انتشار الفساد في الأردن.

لا شك أن أسباب انتشار الفساد في الأردن وغيره من الدول العربية متعددة، ولكن الظروف أو الأسباب السياسية تأتي في مقدمة الأسباب مثل عدم سيادة حكم القانون على الجميع، وبالتالي التغاضي عن معاقبة كبار المسؤولين المتهمين بالفساد واستغلال المنصب العام، فنادرا ما يتم الكشف عن الفساد الذي يتم في الأوساط الرسمية العليا، وهو ما اصطلح علة تسميته بفساد القمة، فهذه الفئات تشكل فيما بينها شبكة تقوم من خلالها بأعمال الفساد وتحيط أعمالها بالسرية التامة ونادرا ما يتم كشفها أو ملاحقتها [37].

أما الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فهي متعددة منها على سبيل المثال الحاجة والفقر وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة وتدني رواتب العاملين في القطاع العام، وفي الحالة الأردنية فان هناك شبه إجماع لدى الرأي العام بان ضعف الإرادة لدى القيادة، السياسية لمكافحة الفساد يتضح بعدم اتخاذ أية إجراءات عقابية جادة بحق الأشخاص المتورطين بقضايا الفساد لا بل وصل الحال إلى أن الفساد في الأردن بات يشرع له ويحصن بسلسة من القوانين مثل قانون اغتيال الشخصية !. [38].

تقييم عمل الجهات الرقابية في مكافحة الفساد:

تبين معطيات الجدول السابق أنه يعتقد (16.9%) من الشعب الأردني أن الجهات الرقابية في مكافحة الفساد لم تقم بدورها على أكمل وجه في المرتبة الأولى، فيما يعتقد (11.8%) من المبحوثين بأنها نجحت في القضاء على ظاهرة الفساد. ويعتقد (9.9%) من أفراد عينة الدراسة أن الجهات الرقابية لمكافحة الفساد ركزت على قضايا فساد صغار المسئولين، ثم عدم توفر الإرادة السياسية الجادة لمكافحة الفساد والمفسدين. ويعتقد (43.2%) من أفراد عينة الدراسة أن تلك المؤشرات السابقة مجتمعة لعبت دورا في ذلك.

تبين الأرقام الواردة في الجدول السابق نوع من التراخي والتعثر والفشل في مكافحة آفة الفساد التي أصبحت تهدد كيان المجتمع والدولة على حد سواء، فالفساد يهدد الناس كافة، ويقلل من الثقة بالدولة ومؤسساتها، والجهود والمبذولة لمكافحة الفساد اقل بكثير من المطلوب[39].

خلاصة:

1. أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بالنوع أن الذكور أعلى من الإناث في قراءة الصحف الإلكترونية حيث بلغت نسبتهم (80.5%) مقابل نسبة الإناث التي بلغت (19.5%).

2. أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بعمر أفراد عينة الدراسة، أن أعلى نسبة بلغت (40.5%) للفئة العمرية اقل من (30) عامًا، وأقل نسبة هي للفئة العمرية أكثر من (50) سنة فأكثر بنسبة (0.9%). أي أن فئة الشباب هم الفئة الغالبة على الجمهور الذي يتابع الصحف الإلكترونية.

3. بينت نتائج الدراسة أن (47.1%) من افراد عينة الدراسة من حملة بكالوريوس، يليهم بنسبة (30.6%) من حملة الثانوية العامة، ثم حملة الدراسات العليا وبنسبة (16.7%) ما يفسر لنا أن قراء الصحف الإلكترونية هم الأشخاص المثقفون والمتعلمون من ذوي المستوى الجامعي نظرا لما تحتاجه هذه الوسيلة من درجة ذكاء أو مستوى مرتفع من التعليم.

4. بينت نتائج الدراسة أن (44.8%) ممن يطالعون الصحف الإلكترونية هم من ذوي الدخل المتوسط الذين تتراوح دخولهم بين (501) إلى (1000) دينار، يليهم بنسبة (42.2%) من ذوي الدخل المتدني الذين تقل دخولهم عن (500) دينار أردني، فيما كانت نسبة (11.5%) من ذوي الدخل المرتفع، وأقل نسبة هي لذوي الدخل المرتفع جدًا (1.4%).

5. بينت نتائج الدراسة أن (53.4%) من أصحاب التوجه السياسي الوطني يطالعون الصحف الإلكترونية، ثم يليهم نسبة (18.8%) من أصحاب التوجه الإسلامي.

6. أظهرت نتائج الدراسة أن الفترة الزمنية التي يقضيها الجمهور الأردني على مواقع الصحف الإلكترونية هي اقل من ساعة وبنسبة (50.1%) من عدد أفراد العينة.

7. أوضحت نتائج الدراسة أن الأخبار الرياضة احتلت المرتبة الأولى في الموضوعات التي يتابعها المواطن الأردني على مواقع الصحف الإلكترونية، وبنسبة (10.8%)، وجاءت متابعة الموسيقى والأفلام في المرتبة الثانية وبنسبة (8.5%). وجاءت الموضوعات السياسية والاقتصادية لتحتل المرتبة

الثالثة. فيما جاءت متابعة المواطن الأردني للقضايا الدينية، وقضايا الفساد في المرتبة الأخيرة في متابعتها من قبل المواطن الأردني.

8. أظهرت نتائج الدراسة أن (76.5%) من أفراد عينة الدراسة يتابعون مختلف أنواع الصحف الإلكترونية، وقد يعود السبب الرئيسي في ذلك الأمر إلى تباين الفجوة المعرفية بين الأفراد وتباين اهتمامات الأفراد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية، مما يفسر العمليات الانتقائية للتعرض والإدراك، والتذكر، للصحف الإلكترونية الأردنية.

9. جاءت صحيفة عمون الإخبارية في المرتبة الأولى في المتابعة للصحف الإلكترونية وبنسبة (5.4%) من عدد أفراد العينة، تلتها صحيفة الرأي الإلكترونية في المرتبة الثانية في المتابعة وبنسبة (3.1%) ثم صحيفة جو (24) الإخبارية، وبنسبة (2.6%)، وصحيفة جراءة نيوز بنسبة (2.1%) من أفراد العينة، ثم رؤيا وبنسبة (1.9%)، والمدينة نيوز بنسبة (1.2%) من عدد أفراد العينة، فيما جاءت باقي المواقع والصحف الإلكترونية ما دون (1%).

10. بينت نتائج الدراسة أن المواطن الأردني قليل الدافعية في استخدام مواقع الصحف الإلكترونية الأردنية. وجاءت الفقرة رقم (3) التي تنص: "تساهم الصحافة الإلكترونية الأردنية في التعبير عن الآراء بحرية تامة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.35) وبدرجة متوسطة.

11. بينت نتائج الدراسة أن المواطن الأردني لا يعتقد أن الصحف الإلكترونية الأردنية تحقق له الاشباعات الكافية من استخدام الصحف الإلكترونية الأردنية وجاءت الفقرة والتي تنص على " تساعد الصحف الإلكترونية الأردنية على الحشد والتنظيم" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.4) وبدرجة متوسطة.

12. بينت نتائج الدراسة أن معظم الفقرات المتعلقة بدور الصحافة الإلكترونية الأردنية في معالجة الفساد في الأردن جاءت بمتوسطات متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (2.6).

هوامش الدراسة:

1. نور أنور الدلو، دور التحقيق الصحفي في معالجة قضايا الفساد بالصحافة الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الآداب قسم الصحافة والإعلام، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015م.

2. David Ramirez Palencia, Fighting Corruption in Mexico social Media and its Impact in Public Accountability, ***Iberoamercia social***, December, 2015.

3. Abdullah M. Aldmour, ***Reforming the Legal and Institutional framework to fight corruption in Jordan: An Introduction of Judicial Reform and Economic Development***, Social Sciences Research Net Work , 2014.

4. علي حسن كيوان، قياس أثر الفساد الحكومي على الاستقرار السياسي، في المنطقة العربية خلال الفترة (2007-2012م)، دراسة حالة (مصر، تونس، الأردن)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة اليرموك، كلية الآداب، 2014م).

5. محمد فؤاد الطاهات، تغطية الصحافة الأردنية اليومية لقضايا الفساد لعام 2011م، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2012م.

6. Martha Garacia Murrillo, Opening To the World: The Effect of Internet Access on Corruption, **Syracuse University**, Syracuse, NY, 2010.

7. =محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، الكويت، دار الرسالة، 1983م، ص503.

8. منير بعلبكي، **قاموس المورد 86**، بيروت، دار العلم للملايين، ص1026.

9. البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ تقرير عن التنمية في العالم (1997م)، **الحد من الفساد والتفرقات التحكيمية للدولة**، مركز الأهرام للترجمة والنشر (مترجمًا)، القاهرة، 1997م، ص112.

10. فيصل، **أبو عيشة الإعلام الإلكتروني**، عمان الأردن، دار أسامة للنشر، 2010م، ص99.

11. حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد (2004م)، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط5، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الجمهورية العربية المصرية، ص240.

12. عبد الحميد محمد (2000م)، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، القاهرة، عالم الكتب، جمهورية مصر العربية، ص222.

13. حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد (2004م)، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط5، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الجمهورية العربية المصرية، ص239.

14. نهى عاطف العبد (2007م)، **استخدامات الجمهور المسيحي للقنوات الفضائية المسيحية والإشباعات المتحققة: دراسة ميدانية المجلة العربية لبحوث الرأي العام مقارنة على الصفوة والجمهور العام**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، المجلد الثامن، العدد الثالث، ص(263-264).

15. أماني السيد فهمي: الاتجاهات العالمية الحديثة لنظريات التأثير في الراديو والتليفزيون، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، ع 6، أكتوبر ديسمبر 1999م.

16. إيمان السيد جمعة: التعرض لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة وعلاقته بمستوى المعرفة السياسية بأحداث الانتخابات الإسرائيلية لدى الشباب الجامعي المصري "دراسة مقارنة في ضوء فرضية الفجوة المعرفية"، **المؤتمر العلمي السنوي السابع بكلية الإعلام بعنوان " الإعلام وحقوق الإنسان العربي"**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو 2001م).

17. ماكفيل، توماس (2005م)، **الإعلام الدولي: النظريات، الاتجاهات، والملكية**، ترجمة: حسني محمد نصر وعبدالله الكندي، العين، دار الكتاب الجامعي، ص117.

18. Mcquail, Denis. (2005). ***Mass Communication Theory***. (5th ed.), p. (185-186).

19. حسام الدين، محمد. (2003). **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، ط1، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية). ص17.

20. حجاب، محمد منير، (2004م)، **المعجم الإعلامي**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص488.

21. Vivian, John. (2006). ***The Media of Mass Communication***. (USA, Pearson Education, Inc.).p 490.

22. Wimmer, D & Dominick, ***J.R Mass Media Research: An Introduction***. 3rd. ed. wadsworth publishing Company, Belmont, California. (1991). p 171.

23. **دائرة الإحصاءات العامة (2016م)** على الرابط التالية: web.does.gove.jo .

24. الشهري، فايز عبد الله، **التحديات الأمنية المصاحبة لوسائل الاتصال الجديدة**، دار الحكمة، دبي، 2003م، ص21.

25. **دائرة الإحصاءات العامة**، 2016م.

26. محمد تركي بني سلامة، **الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي:دراسة ميدانية ونوعية**، مؤسسة المستقبل ومركز البديل للدراسات والأبحاث عمان، الأردن، ص47.

27. قاسم عفيفي، **"استخدامات الهيئة التدريسية في جامعات الشمال الأردنية للصحافة الالكترونية والاشباعات المتحققة منها"**، جامعة اليرموك، كلية الإعلام، 2013م.

28. الناصر، طارق، علاونة، حاتم، **"الصحافة الالكترونية المتخصصة ودورها في تشكيل معارف الشباب الجامعي الأردني"**، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(43)، العدد(2)، 2016م.

29. عزام عنانزة، عزة حجاب، عبد الرحيم درويش، **"أنماط ودوافع تعرض طلبة كلية الإعلام بجامعة اليرموك للصحف اليومية الأردنية المطبوعة الصادرة باللغة العربية مقارنة بمواقعها على الانترنت"**، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 25، عدد4/2009م.

30. عفيفي، قاسم، **مرجع سابق**.

31. المحرك العالمي أليكسا، التابع لموقع أمازون دوت كوم الذي تأسس عام 1996م بالولايات المتحدة. ويعتبر أداة مجانية لرصد ترتيب المواقع الأكثر زيارة، وهو ذائع الصيت عالميًا، ويقوم بعمل تقييم دوري للمواقع الإلكترونية على الانترنت لفترات متزامنة، من خلال شريط أدوات أليكسا الذي يقوم المستخدم بتحميله على متصفح الإنترنت الخاص به، ويعتمد الكثير من المعلنون على المواقع الإلكترونية، على الإحصائيات الصادرة من موقع أليكسا لاختيار أكثر المواقع شهرة للإعلان فيه.

32. الناصر، طارق، **مرجع سابق**.

33. نور أنور الدلو، دور التحقيق الصحفي في معالجة قضايا الفساد بالصحافة الفلسطينية، مرجع سابق.

34. فؤاد محمد الطاهات، تغطية الصحافة الأردنية اليومية، لقضايا الفساد العام 2011، مرجع سابق.

35. Martha Garacia Murillo, Opening to the world: The Effect of Internet Access on Corruption, op. cite.

36. عبد الله محمود المجالي، اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري/ 2010-2011، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام 2012.

37. زياد عربية، الفساد: أشكاله، أسبابه، وآثاره السلبية، **مجلة الرائد العربي**، العدد (69)، 2005م، ص20.

38. توجان فيصل، **دولة الفساد: على الرابط التالي**: ***www.aljazeera.net/know-ledgegatr.opinions/2011/10/19*** **دولة الفساد**.

39. بخيت شامان العيسى، اثر الفساد على الاستقرار السياسي والاجتماعي، دراسة حالة الأردن 2003- 2013م، **رسالة ماجستير غير منشورة معهد بيت الحكمة**، جامعة آل البيت.